الأنباء
الثلاثاء 18 نوفمبر 2014

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

أكد أن دور البلدية يقتصر على تحديد استعمالات القسائم

الصبيح: «المالية» ستتولى بيع وتأجير القسائم «التجارية» في شارع «عبدالله الأحمد» من خلال المزاد العلني

أوضح مدير عام البلدية م.احمد الصبيح ان المجلس البلدي أقر اعادة تنظيم القسائم التجارية على شارع عبدالله الأحمد وأنه سيتم تسليمها الى وزارة المالية لتستغل كمقرات رئيسية للبنوك الجديدة، مشيرا الى ان دور البلدية اقتصر على تحديد استعمالات هذه القسائم لتتولى وزارة المالية بيعها أو تأجيرها عن طريق المزاد العلني.

م.أحمد الصبيح

وأضاف في رده على سؤال للعضو مانع العجمي بشأن رفض وزير البلدية الموافقة على طلب اللجنة المكلفة للقيام باختصاصات المجلس البلدي، بخصوص طلب وزارة المواصلات تخصيص موقع لشركة خاصة وهل تعتبر البنوك شركات خاصة وهل هذا مخالف لقانون املاك الدولة، أنه نظرا لتقدم أكثر من بنك الى بلدية الكويت بطلب تخصيص أراض لها داخل مدينة الكويت لاستعمالها كمقرات رئيسية لها شأنها في ذلك شأن بقية البنوك الموجودة في المنطقة، وحيث ان التصرف في الأراضي المملوكة ملكية خاصة يدخل في اختصاص وزارة المالية طبقا للمرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن املاك الدولة وينحصر دور البلدية في تقرير الموقع العمراني المناسب للمشروع وفقا للمخطط الهيكلي العام للدولة واستعمالات الأراضي على ان يكون ذلك بناء على طلب وزارة المالية وفقا لأحكام القانون رقم 5 لسنة 2005 لا بناء على طلب أشخاص القانون الخاص، الأمر الذي تعذر على البلدية إجابة طلبات البنوك الواردة لها بتخصيص قسائم ملك الدولة لإقامة مقار رئيسية لهم لأن هذه البنوك تعد كأشخاص في القانون الخاص حتى ولو كانت الانشطة التي تزاولها تتم تحت رقابة البنك المركزي.

إلا أنه ونظرا للتصورات المستقبلية لجعل مدينة الكويت مركزا ماليا وعالميا وما يحتاج تنفيذ ذلك من أراض لتقام عليها منشآت المقرات الرئيسية للقطاع المالي داخل المدينة، ونظرا لوجود ثماني قسائم تجارية ملك الدولة داخل المدينة كانت معدة للتبادل بموجب قرار المجلس البلدي رقم (ل.ق.م.ب/م أ169/7/2004) المتخذ بتاريخ 4/4/2004 والتي لم يتم تثبيت حدودها والتي تأثرت بصدور القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت الذي ألغى التبادل، فقد اقترح الجهاز التنفيذي بالبلدية أن يتم تعديل تنظيمي على هذه القسائم وتغيير عددها ومساحتها بحيث يصبح استعمالها كمقرات رئيسية للبنوك الجديدة (دون تحديد هذه البنوك) على أن يكون ذلك بعد موافقة وزارة المالية.

هذا وقد تمت مخاطبة وزارة المالية بهذا الشأن، حيث أفادت بموجب آخر كتاب لها في 2/10/2012 بأن إعادة تنظيم القسائم التجارية الثماني لتصبح ثلاث قسائم تجارية لبيعها كمقرات رئيسية للبنوك الجديدة هي من اختصاص المجلس البلدي، إلا أن القسائم الناتجة عن التنظيم والعائدة للدولة يكون التصرف فيها بالتأجير أو البيع بموجب ما جاء بمواد المرسوم بالقانون رقم 105/80 في شأن نظام أملاك الدولة المعدل بالقانون رقم 7/2008..... وعليه فإن الأمر يستلزم صدور قرار من المجلس البلدي.

وعليه تم عرض الموضوع على المجلس البلدي الذي أصدر قراره رقم (م.ب/ف3/104/5/2013) المتخذ بتاريخ 18/3/2013 بشأن «الموافقة على إعادة تنظيم القسائم التجارية الثماني ملك الدولة الواقعة على شارع عبدالله الاحمد بالقطعة رقم 2 بمنطقة الشرق بحيث تصبح ثلاث قسائم تجارية بمساحة 3960م2 لكل منهما، ويكون استعمالها كمقرات رئيسية للبنوك غير المخصص لها مقرات رئيسية سابقا وتعامل من حيث نسبة البناء وفقا للانظمة المعمول بها في المنطقة (تجاري 520٪) وتسلم الى وزارة المالية وفقا للاختصاصات المقررة لها تأسيسا لأحكام القانون رقم 105/80 في شأن أملاك الدولة شريطة ما يلي:

1 ـ أن يشتمل موقع كل قسيمة من قسائم مقرات البنوك الرئيسية الجديدة المقترحة على مواقف السيارات اللازمة له، بحيث يتم توفير موقف سيارة لكل 30م2 ثلاثين مترا مربعا من مساحة المكتب ضمن حدوده.

2 ـ ألا تدخل الأدوار المستغلة كمواقف سيارات ضمن نسبة البناء المقررة ولكن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد عدد الطوابق.

وبالتالي يكون القرار سالف الذكر قد صدر متوافقا لأحكام القانون رقم 5/2005 والقانون رقم 105/1980 وتعديلاته، حيث ان القسائم سيتم تسليمها لوزارة المالية لتتخذ بشأنها الاجراءات المقررة وفقا لأحكام القانون رقم 105/1980 وتعديلاته لتستغل كمقرات رئيسية للبنوك الجديدة، وهنا دور البلدية اقتصر على تحديد استعمالات هذه القسائم لتتولى وزارة المالية بيعها أو تأجيرها عن طريق المزاد العلني، وفقا للاختصاصات المقررة لها بالقانون رقم 105/1980 في شأن نظام أملاك الدولة.

أما فيما يتعلق بشأن القرار رقم (ل.ق.م.ب/170/11/2013) المتخذ بتاريخ 26/9/2013 وكتاب وزارة المواصلات فإنها طلبت تخصيص أرض لشركة معينة بالذات وهي الشركة الكويتية للاتصالات، وهذا ما يعد مخالفة لأحكام القانون رقم 5/2005 والقانون رقم 105/1980 في شأن نظام أملاك الدولة.

كما انه لم يتم تسليم حدود أي من المواقع حتى تاريخه.

اضافة الى انه لم يتم عمل اي عقد مع وزارة المالية حتى تاريخه بشأن القسائم التجارية الثلاث.

أكد على أهمية تفعيل دور الأمناء المساعدين

مكتب المجلس البلدي يدعو الأعضاء إلى الالتزام بحضور اجتماعات اللجان

أكد نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري على أهمية حضور الأعضاء الى مختلف اللجان.

وقال الجويسري بعد ترؤسه اجتماع مكتب المجلس أمس بحضور أعضاء المكتب رؤساء اللجان والأمين العام للمجلس البلدي بأنه سيتم توجيه خطاب الى كافة الأعضاء للتأكيد عليهم بضرورة حضور اجتماعات اللجان المختلفة خاصة في ظل الغياب المتكرر الذي شهدته بعض اللجان وخاصة الفنية مما يساهم بعدم اكتمال النصاب القانوني.

مشعل الجويسري

وأشار الى انه تم بحث الكتاب المقدم من العضو أسامة العتيبي بشأن فكرة تكريم الأعضاء السابقين، حيث تقرر تشكيل فريق من الأمين العام ومساعده للشؤون المالية والإدارية لحصر أسماء رؤساء المجالس السابقة ونوابهم.

وذكر أنه تقرر تفعيل دور المكتب الفني في المجلس بهدف مساعدة اللجان لإعداد التقارير الخاصة ببعض المعاملات.

وأكد على أهمية تفعيل دور الأمناء المساعدين في المجلس، حيث تم الطلب بأخذ الرأي القانوني بهذا الخصوص.

تحرير محضرين للبقالات المتنقلة غير المرخصة

وضع 21 ملصقاً على المخيمات المخالفة في الأحمدي

رفع «بقي»

أشارت إدارة العلاقات العامة في البلدية الى مصادرة 9 دراجات نارية (باقيات) تستغل للتأجير خلال فترة المخيمات من خلال حملة على منطقة جواخير الهجن التابعة للمحافظة أقامها فرع بلدية محافظة الأحمدي بتوجيهات من مدير المحافظة م.يوسف ملا علي وبرئاسة رئيس فريق الطوارئ بمحافظة الأحمدي مشعل أبا الصافي والمشرف خالد فدغوش والمفتشين احمد الجاهلي وفيصل الجهيم وبالتعاون من وزارة الداخلية ودوريات الإسناد ومن أعضاء فريق العمل من الداخلية عبيد البرازي وسعود السهلي.

وأعلنت إدارة العلاقات العامة عن تحرير محضرين للبقالات المتنقلة وغير المرخصة من قبل البلدية وتم مصادرة عدد من الدراجات النارية وإزالة البقالات غير المرخصة.

من جانبه شدد مدير فرع بلدية الأحمدي م.يوسف ملا على التزام رواد البر والتخييم بقوانين البلدية حتى لا يعرضوا للمساءلة القانونية، فضلا عن تشديد الرقابة والحملات في مناطق المخيمات وتحت مراقبة فرق البلدية داخل المحافظة وبمساندة فرق من الداخلية، بالإضافة إلى أن الجولات ستكون مستمرة ومكثفة خلال فترة التخييم حتى نهاية مدة التخييم المقررة من البلدية.

وفي سياق آخر كشفت ادارة العلاقات العامة عن جولة على مناطق التخييم ووضع 21 ملصقا على المخيمات المخالفة، وسيتم إزالتها خلال الفترة المقبلة ان لم يتم إزالتها بواسطة أصحابها المخالفين لمناطق التخييم المطروحة من خلال الموقع الالكتروني.

اختتام دورة مفتشي البلدية بمشاركة 22 موظفاً

أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية عن اختتام دورة «مهارات مفتشي الإعلانات» والتي أقيمت في الفترة من 9 إلى 13 الجاري والتي نظمتها إدارة التطوير الإداري والتدريب بمشاركة 22 موظفا من مفتشي الإعلانات بالبلدية. وفي هذا السياق، صرح مدير إدارة التطوير الإداري والتدريب خلف المطيري بأن الهدف من تلك الدورة هو تنمية مهارات مفتشي الإعلانات حول كيفية تحرير مخالفات البلدية ومراقبة ومتابعة تطبيق اللوائح والقوانين المتعلقة بهذا المجال على أكمل وجه وكيفية تطبيق لائحة الإعلانات.

تكريم أحد المشاركين

من جهتها، قالت مراقب التطوير والتدريب نبيلة الكندري ان هذه الدورات تساعد على تحسين مستوى أداء الموظف وإدارته، وبالتالي رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية وتنمية معرفة الموظفين ومهاراتهم وقدراتهم واتجاهاتهم في مجالات أعمالهم، إلى جانب تغيير سلوك الموظف للوصول إلى السلوك الذي يوصل إلى الأداء المرجو تحقيقه.

رفع 53 سيارة و195 درب مخلفات وإطارات من حراج السيارات

في إطار الحملات المنتظمة لتنظيف حراج السيارات الأسبوعية أعلنت إدارة العلاقات العامة بالبلدية أن إدارة الخدمات العامة ببلدية الكويت قامت برفع 53 سيارة وسطحة من مختلف الإحجام من حراج السيارات تحت إشراف المفتش حمد الجراح وبالتعاون مع فريق طوارئ الجهراء.

وأشارت إدارة العلاقات العامة انه تم تنظيف حراج السيارات من المخلفات والإطارات وتم رفع 145 دربا من المخلفات ورفع 50 دربا من الإطارات وتنظيف المنطقة، فضلا عن أن الحملات مازالت مستمرة أسبوعيا لتنظيف المنطقة حتى لا تتعرض للكثير من المخاطر والحرائق.

عمال البلدية خلال رفع الإطارات